ليبيا

الجدول 1	2018
عدد السكان (بالمليون)	6.4
إجمالي الناتج المحلي، بالمليار دولار	48.5
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالدولار)	7552
متوسط العمر المتوقع عند الميلاد[أ]	75.2
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية[ب]	114.4

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
ملاحظات:
(أ) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2012).
(ب) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2006).

أدى الانزلاق إلى أتون الحرب إلى تقييد النشاط الاقتصادي وتفاقم معاناة السكان. وتسفر الضبابية السياسية عن صعوبة في تحقيق الاستقرار ناهيك عن تحقيق الانتعاش. وما زال النمو ضعيفاً في سياق عام يغلب عليه تراجع معدلات التضخم. ويتسبب مظهر جمود الإنفاق في الإبقاء على ارتفاع عجز الموازنة، بينما يساهم تراجع الواردات في فوائض الحساب الجاري، مما يخفف الضغط على احتياطيات النقد الأجنبي. ومن الضروري التوصل إلى حل سياسي لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة من أجل تحقيق نمو يقوده القطاع الخاص وخلق فرص عمل، وهو المسار الوحيد لتحقيق الرخاء المشترك المستدام.

أحدث التطورات

تسببت الحرب الدائرة في محيط طرابلس والتي اندلعت شرارتها في أبريل/نيسان 2019 بين الخصمين السياسيين الرئيسيين في القضاء على زخم الانتعاش الاقتصادي النسبي الذي شهدته الفترة 2017-2018. والواقع أن ليبيا تمكنت من مضاعفة إنتاجها النفطي خلال فترة الانتعاش التي دامت عامين ليصل إلى 1.17 مليون برميل يومياً في أبريل/نيسان 2019. وخسر الإنتاج أكثر من 0.1 مليون برميل في اليوم بنهاية يوليو/تموز 2019. ونظراً لاستبعاد انحسار أعمال العنف، فمن المتوقع أن يتواصل هذا الاتجاه في الإنتاج على مدى ما تبقى من العام. وفي إطار هذه الديناميكية، من المتوقع أن يتباطأ إجمالي الناتج المحلي إلى حوالي 5.5% في 2019 (انخفاضاً من 17.3% في المتوسط خلال 2017-2018)، وهو ما يُعزى أساساً إلى ارتفاع متوسط إنتاج النفط (1.05 مليون برميل في اليوم مقابل 0.96 مليون برميل في اليوم في 2018) واستقرار الطلب المحلي.

وبعد أربع سنوات من التضخم المرتفع، من المتوقع أن ينخفض مؤشر أسعار المستهلكين في 2019، وهو ما يُعزى أساساً إلى انخفاض العلاوات السعرية في السوق الموازية. وأتاحت الإجراءات المصاحبة التي اتخذتها الحكومة ومصرف ليبيا المركزي بفرض رسوم على المعاملات بالعملات الصعبة مع تسهيل الحصول على العملات الأجنبية - بما في ذلك لزوم الواردات الأساسية وعلاوة الأسرة - التقارب بين أسعار السوق الموازية وأسعار الصرف الرسمية. وفي هذا السياق العام، بدأت أسعار السلع الأساسية في الانخفاض. والواقع أن مؤشر أسعار المستهلكين انخفض بنسبة 7.3% خلال النصف الأول من 2019، مدفوعاً بانخفاض أسعار المواد الغذائية (تراجعت 6.3%)، ومعدات الإسكان (تراجعت 19.3)، والمستلزمات المدرسية (تراجعت 46.6%). ومن المتوقع أن يستمر تراجع معدلات التضخم خلال الفترة المتبقية من 2019 ليصل إلى 7% في المتوسط. ويعتبر تراجع الأسعار نبأ سارا للأسر التي فقدت حوالي نصف قوتها الشرائية على مدار السنوات الأربع الماضية.

وعلى الرغم من ارتفاع إيرادات النفط ورسوم النقد الأجنبي، ظلت المالية العامة تحت ضغط في 2019، حيث قيدها ارتفاع المصروفات وجمودها. وشكلت إيرادات قطاع الهيدروكربونات 94.6% من الإيرادات الجارية، حيث بلغت 31 مليار دينار (45% من إجمالي الناتج المحلي). وتظل الإيرادات غير النفطية (3.2 مليار دينار) منخفضة مما يعكس تداعي الإدارة الضريبية. ونتيجة لذلك تكفي الإيرادات الجارية بالكاد لتغطية فاتورة الأجور المرتفعة والإعانات المالية. وحققت ضريبة النقد الأجنبي (183%) التي فُرضت العام الماضي إيرادات إضافية غير متوقعة لتمويل جزء من المصروفات الأخرى وتقليص فجوة التمويل. ومن المتوقع أن تصل رسوم النقد الأجنبي إلى 20.8 مليار دينار (29% من إجمالي الناتج المحلي)، منها حوالي 7 مليارات يُتوقع استخدامها لخفض الدين العام. وواصلت فاتورة الأجور زيادتها (29.2 مليار دينار، أو 42.3% من إجمالي الناتج المحلي)، مما يعكس تضخم القطاع العام (حوالي 2.3 مليون، أو أكثر من ثلث السكان)، والذي يشمل أيضاً أفراد الميليشيات، وارتفاع الرواتب. وظلت الإعانات المالية على ارتفاعها (7.4 مليار دينار)، مع تخصيص الجزء الأكبر منها لمساندة أسعار المنتجات البترولية للمستهلكين، وهو ما يشجع الاستهلاك المفرط المتأصل والتهريب الدولي. ونتيجة لذلك يُتوقع أن تعاني الموازنة من عجز للسنة السادسة على التوالي يصل إلى 6.9% من إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع أن يتم تمويل العجز من خلال دفعات نقدية مسبقة من مصرف ليبيا المركزي وإصدار سندات حكومية في الشرق. ويظل الدين العام المحلي الليبي مرتفعاً عند 150% من إجمالي الناتج المحلي.

ومن المتوقع أن يسجّل ميزان المدفوعات فائضاً في 2019. ويرجع هذا إلى استمرار سياسة التقنين التي يطبقها مصرف ليبيا المركزي منذ 2016 بحيث يقتصر توفير العملة الصعبة على الواردات الأساسية، وأما رسوم النقد الأجنبي فقد حدت من التشويه الناجم عن الحصول التفضيلي على النقد الأجنبي بالسعر الرسمي، مما حدّ بالتالي من الطلب على الواردات. ويساهم ارتفاع إيرادات الهيدروكربون (29.3 مليار دولار) في زيادة الفائض. ومع ذلك سيكون الفائض أقل من المسجل في 2018 (13.6% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 23% من إجمالي الناتج المحلي). وسيتيح هذا الفائض لمصرف ليبيا المركزي تعزيز احتياطياته من النقد الأجنبي بمقدار 4 مليارات دولار، لتصل إلى 87.7 مليار دولار في نهاية 2019. ومع ذلك فهي لا

الشكل 1. ليبيا / المالية العامة

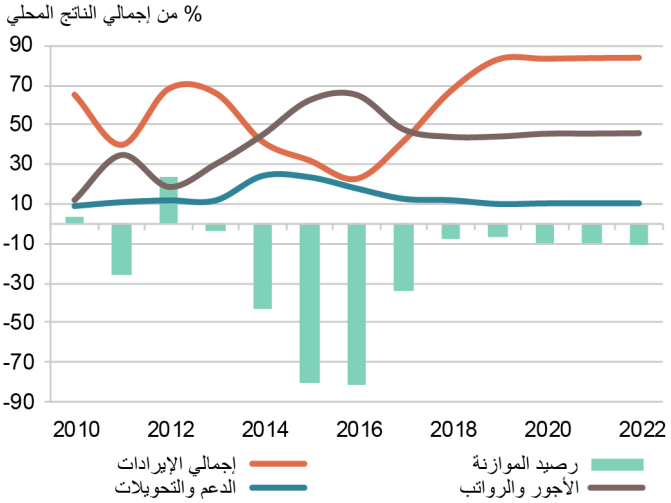

المصادر: الحكومة الليبية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

الشكل 2. ليبيا / ميزان المدفوعات

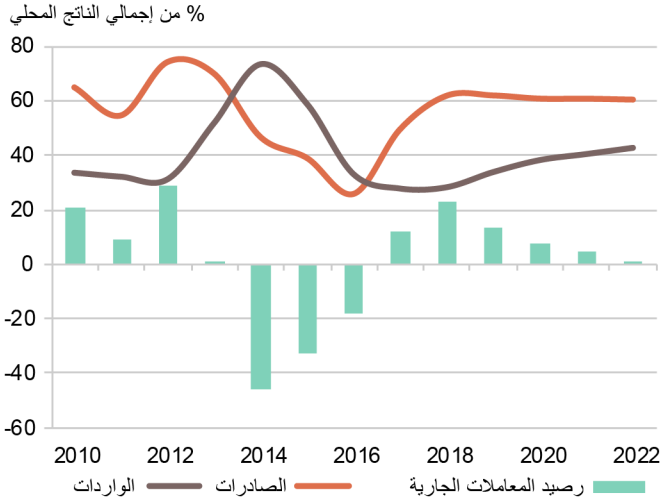

المصادر: الحكومة الليبية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

تمثل إلا أقل من 71% من الاحتياطيات المسجلة في 2012 (124 مليار دولار).

الآفاق المستقبلية

في مطلع 2019 تحوّل الفراغ السياسي الذي طال أمده إلى حرب مفتوحة من أجل الاستيلاء على السلطة والثروة، مما زعزع حالة اللاسلم واللاحرب الراهنة والتي ظلت سائدة لسنوات عديدة. ويزيد هذا من تعقيد الوضع السياسي، مما يؤخر التوصل إلى اتفاق، ما يجعل بدوره تحقيق الاستقرار المستدام أمراً مستبعداً في الأفق المنظور. وفي هذا السياق، لا تستطيع ليبيا إنتاج النفط إلا بمعدل مليون برميل يومياً في المتوسط بحلول نهاية هذا العام، والإبقاء على الإنتاج حول هذا المستوى خلال السنوات القليلة المقبلة، والذي سيمثل ثلثي القدرات الإنتاجية. وسيكون نمو إجمالي الناتج المحلي بالسالب في 2020 (تراجع 0.6%) وسيستقر عند نحو 2% في 2021-2022، مما يجعل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 61% من مستواه في 2010. ومن المتوقع أن يستمر تراجع معدلات التضخم على مدى فترة التوقعات (تراجع بنسبة 2.8% في المتوسط) في ظل ازدياد التقارب بين أسعار السوق الموازية والأسعار الرسمية. وسيظل عجز الموازنة مرتفعاً، مسجلاً 10% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط. ومن المتوقع أن يواصل مصرف ليبيا المركزي تقنين الواردات، لكن فوائض الحساب الجاري ستنخفض باطراد من 7.3% من إجمالي الناتج المحلي في 2020 إلى 1.4% في 2022. وبالتالي ستستقر الاحتياطيات عند حوالي 91 مليار دولار خلال الفترة 2020-2022.

المخاطر والتحديات

يفرض العنف المتواصل رغبةً في الاستيلاء على طرابلس، وما يرتبط بهذا العنف من ضبابية حيال المحصلات الاقتصادية والاجتماعية، معاناة شديدة على المواطنين والمهاجرين. وسيتطلب سيناريو بديل يمكنه التغلب على الصعوبات القائمة وعدم اليقين إرادة سياسية متجددة لتوحيد البلد ومؤسساته. وسيكون ذلك بمثابة الأساس للإصلاحات اللازمة لتحقيق الاستقرار في أطر الاقتصاد الكلي والمالية العامة. يحتاج السيناريو البديل إلى قرار سياسي يمكّن دولة متماسكة من تنفيذ السياسات والإصلاحات الحاسمة لتعزيز المؤسسات، وتحقيق الاستقرار في إطار الاقتصاد الكلي، وتنويع الاقتصاد لتوفير ما يكفي من الوظائف في القطاع الخاص. تشمل السياسات الرئيسية تجديد حوكمة الدولة، وإعادة بناء البنية التحتية واستعادة الخدمات العامة، مع تحسين المؤسسات الاقتصادية من خلال إصلاح نظام الدعم، وترشيد حجم القطاع العام، وإصلاح النظام الضريبي، وضبط أوضاع القطاع المالي.

وعلى الرغم من عدم وجود دراسة منهجية بشأن الفقر وقلة الأدلة على المستوى الراهن لرفاهة الأسر الليبية، فالظروف مناوئة للحد من الفقر. وقد أثر الانخفاض الحاد في صادرات النفط الذي بدأ في عام 2011 تأثيرا شديدا على الخدمات العامة. كما تسهم الأوضاع المتدهورة أيضا في عدم انتظام إمدادات الطاقة الكهربية وتكرار أزمات نقص الغذاء. وعلى الرغم من تراجع العلاوة السعرية نظير الحصول على العملة الصعبة في السوق الموازية، يظل انعدام المساواة مدفوعاً بالانهيار العام في الحوكمة مما يسفر عن ريع هائل للقادرين على استخدام القوة والاستيلاء على الأصول. ويشكل هذا حافزاً متزايداً للصراع وبلا ضابط، فيما تمتد آثار التشوهات الاقتصادية المرتبطة به إلى البلدان المجاورة.

الجدول 2. ليبيا / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

	2017 ت	2018 ت	2019 ت	2020 ت	2021 ن	2022 ن
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	26.7	7.9	5.5	-0.6	1.4	1.4
الاستهلاك الخاص	-3.8	-3.7	4.4	3.5	4.3	3.2
الاستهلاك الحكومي	14.1	2.0	1.7	2.8	1.8	2.0
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	17.0	28.8	27.5	3.9	3.4	3.5
الصادرات والسلع والخدمات	125.3	22.6	6.5	-4.1	0.3	0.3
الواردات والسلع والخدمات	25.5	27.5	24.8	4.4	4.4	3.9
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج						
الهيدروكربونات	116.8	17.5	10.1	-3.9	0.5	0.5
غير الهيدروكربونات	0.0	1.8	2.0	2.0	2.0	2.0
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	28.4	9.3	-7.0	-5.0	-3.0	-2.0
رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	11.7	23.0	13.6	7.3	4.5	1.4
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-34.5	-7.6	-6.9	-9.7	-9.9	-10.6

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات.